**فاطمة الزهراء نصار- كتاب بناء الدولة: فرانسيس فوكوياما**

يُعد كتاب بناء الدولة من أبرز الدراسات التي دعت إلى بناء الدولة وتقويتها من أجل تحقيق التوازن العالمي، وفيما يلي نسلط الضوء على بعض الأفكار الواردة في مقدمة الكتاب وفصله الأخير.

**المقدمة:**

في مقدمة الكتاب؛ يُقارن فوكوياما بين حالتين مختلفتين للتدخل الأمريكي في دول أخرى وهما النموذج الأفغاني والنموذج العراقي. وفيما يلي سنحاول تسليط الضوء على أهم الفروق التي أشار إليها الكاتب.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **وجه المقارنة** | **النموذج الأفغاني** | **النموذج العراقي** |
| **الهدف الأمريكي** | كانت الطموح الأمريكي معتدلاً ومتواضعاً: إنهاء حالة أفغانستان كملجأ للإرهابيين، وتحقيق قدر من الاستقرار للشعب الأفغاني، دون رغبة في تحويلها إلى ديمقراطية نموذجية | كانت الطموحات الأمريكية أكبر:  تحويل العراق إلى دولة ديمقراطية، ولم تكن الحرب سوى خطوة ضمن مخطط أوسع لتغيير سياسات الشرق الأوسط |
| **تنزيل النموذج الديمقراطي** | تمت إعادة السيادة الوطنية إلى حكومة انتقالية برئاسة حامد قرضاوي بموجب اتفاقية موقعة في كانون الأول/ ديسمبر 2001، أي بعد شهرين من التدخل الأمريكي.  وهي ما تعد خطوة مبكرة بالمقارنة مع الحالة العراقية | لم يتم العمل مباشرة على نموذج ديمقراطي وإنما تم إنشاء "سلطة الائتلاف المؤقتة" وكانت هي السلطة الأولى في العراق وكانت خاضعة بالكامل للسيطرة الأمريكية، ومن أهم خصائصها:  - الاعتماد على الموارد الأمريكية لخدمة أهداف كبرى  - كانت سلطة الائتلاف المؤقتة بيروقراطية هائلة الحجم، ولم يتمكنوا من بناء علاقات وثيقة مع المواطنين والموظفين العراقيين  - عانت سلطة الائتلاف نقصاً حاداً في عدد العاملين  - انشغلت ببناء تنظيمها الذاتي على حساب توفير الخدمات للعراقيين  - ارتباك العلاقة بين سلطة الائتلاف وبين القيادة المحلية للقوات العسكرية الأمريكية |
| **التجربة الديمقراطية** | نلاحظ في التجربة الأفغانية أن تم العمل على تنظيم وشرعنة المرحلة الديمقراطية بشكل سريع من طرف الإدارة الأمريكية وحلفائها بالإضافة إلى مجموعة من القوى الفاعلة مثل الدور فعال من منظمة الأمم المتحدة وممثلها آنذاك: الأخضر الإبراهيمي.  كما تم تحديد أدوار ومهام مختلف الدول المشاركة في حلف شمال الأطلسي بشكل واضح، وهو ما يُلاحظ في العدد المحدود للقوات الأمريكية بالرغم من كونها القوة العسكرية المسيطرة.  وتُوجت هذه التجربة بعد انتخاب حامد قرضاوي رئيساً لأفغانستان في انتخابات حرة في 9 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2004. | لم يتم إعادة السيادة الوطنية إلى حكومة عراقية انتقالية إلا في حزيران/ يونيو عام 2004، أي بعد عام كامل من التدخل الأمريكي، وهو ما يُعد تأخراً في تنزيل الحكم المحلي  وقد كان لهذا التأخر انعكاساً سلبياً في نقاط عديدة؛ فقد أضاعت الولايات المتحدة عاماً كاملاً:   * انهارت البنى التحتية العراقية أو تم تفكيكها بشكل متعمد مثل: تسريح الجيش العراقي * استطاعت حركة التمرد تنظيم صفوفها وحشد المقاتلين والبدء بشن حرب عصابات ضد القوات الأمريكية والحكومة العراقية |
| **خصائص التجربة** | * التخلي عن المسؤولية لصالح لاعبين محليين: تحالف الشمال * الاعتماد على شركاء دوليين مثل: الأمم المتحدة، حلف شمال الأطلسي "النيتو" | سيطرت الولايات المتحدة على شؤون إعادة الإعمار، وتم الاعتماد بالأساس على فرق الإدارة الأمريكية، وهو ما كان موقفاً سلبياً حيث أن هذه الفرق لم تكون مؤهلة بشكل كاف للمشاركة في عملية إعادة الإعمار  وعلى الصعيد العسكري قامت القوات الأمريكية والبريطانية بكل العمليات العسكرية دون أي مساعدة من الحلفاء |
| **فرص نجاح التجربة** | فرص نجاح التجربة الأفغانية كانت أكبر نظراً لمجموعة من العوامل:   * مقاربة محدودة ومحددة بوضوح من البداية * منح الأفغان قدراً أكبر من التحكم وإدارة شؤونهم الداخلية * المقاربة الاقتصادية التي تستهلك قدراً أقل من الموارد المالية الأمريكية/ موارد دافع الضرائب؛ وبالتالي يمكن استمرارها على المدى الطويل | كانت فرص نجاح التجربة العراقية محدود للغاية بسبب:  الاعتماد على "سلطة الائتلاف المؤقتة" لأكثر من عام، وفي نهاية الأمر؛ اضطرت الإدارة الأمريكية إلى تأسيس الحكومة العراقية الانتقالية في حزيران/ يونيو 2004؛ وكان على الإدارة الأمريكية تفكيك سلطة الائتلاف، وهو ما أدى إلى حالة من الفوضى والارتباك  ولم يكن تأسيس "سلطة الائتلاف" خطوة موفقة في طريق إعادة الإعمار وذلك لمجموعة من الأسباب:   * تم تشكيلها على عجل ضمن ظروف أمنية متدهورة * تم الاعتماد على فريق عمل إداري من السفارة الأمريكية وليس اختصاصيين أمريكيين مؤهلين * تم التعاقد مع العاملين في سلطة الائتلاف المؤقتة على أساس فردي، تم تكليفهم بمهام محددة ومستعجلة |

وانطلاقاً من هاذين النموذجين؛ سيركز الكتاب على إشكاليات إعادة الإعمار، ليس في حالات الاحتلال أو التدخل العسكري، وإنما في حالات الدول المستقلة ذات السيادة ولكنها في الوقت ذاته تعرف حالة من الضعف أو الفشل، حيث إن العقبات السياسية التي تواجهها الدولة تقف في طريق الإصلاح والنمو الاقتصاديين، وكيف يمكن أن يساهم المجتمع الدولي في عملية إعادة الإعمار.

سيعمل كتاب بناء الدولة على دراسة العلاقة بين الدولة الضعيفة وبين الدول والمؤسسات المانحة للمساعدات، وما مدى نجاح الإصلاح المؤسساتي وطبيعة الحوافز التي يتم تقديمها للوصول إلى النتائج المنشودة في إطار عملية إعادة الإعمار.

ويؤكد الكاتب على أن بناء الدولة من أهم قضايا المجتمع العالمي، لأن الدولة الضعيفة تعد مصدراً للعديد من مشاكل العالم الخطرة. بالإضافة إلى وجود مشكلة عالمية تتمثل في عدم معرفة آليات نقل المؤسسات العامة المؤهلة من الدول القوية إلى الدول الضعيفة، وهو ما يجب العمل عليه بشكل مركز. ويشير الكاتب إلى إن ضعف الدول لم يعد شأناً داخلياً أو محلياً؛ فقد أثبتت أحداث أيلول/ سبتمبر أن هذا الضعف يمثل تحدياً استراتيجياً، ومشكلات مثل الإرهاب والتطرف تتخذ شكل التهديد العالمي وليس المحلي فقط. وهو ما يستدعي تكاتفاً عالمياً لإعادة بناء الدول الضعيفة.

**الفصل الرابع: أصغر ولكن أقوى**

يُخصص الكاتب هذا الفصل للحديث عن آليات إضعاف أو بناء مفهوم الدولة؛ ويُعيد الكاتب أسباب الإضعاف إلى مجموعة من العوامل والأسباب:

* أسباب معيارية واقتصادية
* بعض دول القرن العشرين كانت أقوى من اللازم
* كانت الدول تستبد بشعوبها في الداخل وتعتدي على الدول المجاورة
* أعاقت الدول الكبرى النمو الاقتصادي في بلدانها، راكمت اختلالات وظيفية، وقصوراً في الكفاءات

ولهذه الأسباب؛ تم العمل على تحجيم القطاعات الحكومية. ومن ناحية أخرى؛ أدى النمو الاقتصادي العالمي وازدياد حركية المعلومات ورأس المال إلى تآكل استقلالية وسيادة الدولة. ولكن القضية المحورية التي ظهرت بعد أحداث أيلول/ سبتمبر هي كيفية بناء الدولة وليس كيفية تحجيمها، بحيث إن اضمحلال الدولة أدى إلى العديد من الكوارث والنكبات من أهمها قصور مستوى التطور المؤسساتي وعدم كفاءته.

أما على المستوى العالمي؛ فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى ظهور مجموعة كبيرة من الدول الفاشلة والمضطربة والمنتشرة في أوروبا وآسيا. واعتُبرت هذه الدول مصدر لانتهاكات وصراعات على مجموعة من المستويات بالإضافة إلى كونها بيئة صالحة للإرهاب والتطرف الذي سيمتد ليؤثر على الدول المتقدمة. ما يعني أن دعم الدول الضعيفة والعمل على تقويتها هو أساس وضمان للأمن العالمي.

ويُشير الكاتب إلى الحاجة إلى وصول الدولة إلى درجة من القوة؛ مع ضرورة العمل على تجنب تصارع القوى العالمية، ولكن القوة الداخلية للدولة تبقى عنصراً لا يمكن تجاهل أهميته، فيجب أن تكون شرعية استخدام القوة حكراً على الدولة، مع تقنين الدولة لاستخدام قوتها بحيث تكون مقتصرة على أغراض محددة مثل: فرض حكم القانون داخلياً، والحفاظ على النظام الدولي خارجياً.

ويشير الكاتب في الوقت ذاته إلى أن القوة العسكرية التقليدية للدول لم تعد كافية لتلبية احتياجاتها، وإنما يجب الاعتماد على مؤسسات داخلية قوية قادرة على استخدام مختلف أشكال القوة –ليست العسكرية فقط- في سياقها المناسب. ومن هنا؛ فكما يتم العمل على بناء مؤسسات داخلية قوية؛ يجب العمل في الوقت ذاته على بناء مؤسسات قوية في البلدان الأخرى التي تعرف أنواعاً من الاضطرابات أو الحالات الخطرة. وفي الماضي، كانت الدول القوية تفرض سيطرتها على الدول الضعيفة أو التي تعرف بعض الاضطرابات عن طريق الغزو العسكري، وبالتالي تقوم بضمها إدارياً إلى امبراطوريتها.

إلا أن هذا التوجه لم يعد مجدياً في العصر الحالي، وإنما يجب العمل على تعزيز قيم الديمقراطية وحكم الذات وحقوق الإنسان وغيرها من الإجراءات التي تعزز بناء الدولة القوية، في حين أن محاولة حكم أي دولة أخرى من منطلق استعماري لا تتجاوز كونها إجراءً مؤقتاً لا يمكن استمراره.